الأمم المتحدة

A/HRC/RES/17/22

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٢٢/١٧
المهاجرون وملتمسو اللجوء الفارون من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المبينة فيه، دون تمييز من أي نوع، كالتمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو اللون أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد أو أي وضع آخر، بما في ذلك حق الفرد في الحياة والأمان الشخصي،

وإذ يشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز

* القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان سترد في تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة عشرة (A/HRC/17/2)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

العنصري، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،

وإذ يشير أيضاً إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧،

وإذ يؤكد على الدور الهام لمجلس حقوق الإنسان في تعزيز الاحترام لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بمن فيهم المهاجرون وملتمسو اللجوء،

وإذ يؤكد من جديد أن لكل فرد الحق في حرية التنقل والإقامة داخل حدود كل دولة وفي مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده هو، وفي العودة إلى بلده،

وإذ يشير إلى التزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي ، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ عدم رد اللاجئين،

وإذ يشير أيضاً إلى مسؤولية الدول عن اتخاذ الخطوات الضرورية، وفقاً لالتزاماتها الدولية، بتقديم المساعدة إلى الأشخاص المعرّضين للخطر في البحر، بمن فيهم الأشخاص الفارون من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا،

وإذ يؤكد أن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد المهاجرين ما زالت تشكل تحدياً خطيراً وتتطلب تقييماً ورد فعل دوليين منسقين وتعاوناً صادقاً متعدد الأطراف فيما بين بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد من أجل القضاء على هذه الجرائم والانتهاكات،

١- *يعرب عن جزعه* إزاء ضعف الحال المستمر للمهاجرين وملتمسي اللجوء الذين عانوا أهوالاً لا تطاق، وصلت في بعض الحالات، إلى الموت، أثناء محاولتهم الفرار من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا؛

٢- *يعرب أيضاً عن جزعه* من أن هؤلاء المهاجرين، بعد أن اضطروا للقيام برحلات تحفها المخاطر، بما في ذلك على متن قوارب مزدحمة وغير آمنة، يتعرضون للاستبعاد بطريقة تهدد حياتهم، وللاحتجاز والرفض وكره الأجانب؛

٣- *يعرب كذلك عن جزعه* من أنه منذ بداية الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا، وردت عدة تقارير عن غرق قوارب، ويلاحظ بحزن في هذا الصدد وفاة عدة مئات من الأشخاص في البحر، معظمهم من مواطني البلدان الأفريقية، بعد غرق قواربهم وأنه وفقاً لما يرويه الناجون وأفراد الأسر، ما زال أكثر من ألف ومائتي شخص في عداد المفقودين؛

٤- *يسلّم* بالجهود التي بذلتها بلدان المقصد على السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط لاستضافة المهاجرين وملتمسي اللجوء الفارّين من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا، فضلاً عن الجهود الأكبر التي بذلتها بلدان شمال أفريقيا المجاورة، وهو ما يفرض عليها

عبئاً غير متناسب، ويثني على التضامن الذي تبديه حكومات وشعوب هذه البلدان والجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والحكومات والأفراد الذين دعموا أنشطة هذه البلدان؛

٥- *يؤكد من جديد* ضرورة احترام المبدأ المتمثل في عدم رد المهاجرين وملتمسي اللجوء بمن فيهم الأشخاص الفارون من الأحداث في شمال أفريقيا؛

٦- *يؤكد* على أن تتعامل بلدان المقصد مع وصول آلاف المهاجرين وملتمسي اللجوء الفارين من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا بما في ذلك بُعْدها الإنساني، وفقاً لالتزاماتها الدولية بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي؛

٧- *يدعو* إلى إجراء تحقيق شامل من جانب بلدان المقصد في الادعاءات التي تثير قلقاً بالغاً ومفادها أن سفناً تحمل على متنها مهاجرين وملتمسي لجوء فارّين من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا قد تُركت لمصيرها وهي تغرق على الرغم من قدرة سفن أوروبية كانت قريبة منها على إنقاذ الغارقين، ويرحب بالنداء الموجّه من مجلس أوروبا في هذا الصدد في ٩ أيار/مايو ٢٠١١؛

٨- *يطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تولي اهتماماً خاصاً لحالة المهاجرين وملتمسي اللجوء الفارّين من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا، المبينة في هذا القرار، وأن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة وتزوده بأحدث المعلومات بهذا الشأن؛

٩- *يطلب* إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين وإلى سائر المعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إيلاء اهتمام خاص لحالة الأشخاص الذين يفرون عن طريق البحر، بمن فيهم الفارون من الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا، الذين يُحرمون من المساعدة أو الإنقاذ عند اقترابهم من بلدان المقصد، وأن يقدم تقارير منتظمة عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان.

الجلسة ٣٥

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

[اعتُمد بتصويت مسجَّل، بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً، مع عدم امتناع أحد عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وشيلي،

والصين، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوبا، وماليزيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيجريا

المعارضون:

إسبانيا، وأوكرانيا، وبلجيكا، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.]